البلدان الغنية بالموارد النفطية بين ضرورة التنويع الاقتصادي و استمرار الاعتماد على القطاع النفطي: حالة الجزائر

Countries rich in oil resources between the necessity of economic diversification and the continued dependence on the oil sector: The case of Algeria

بوران سمية[1]، حمزة علي[2]

Bourane Soumia[1], Hamza Ali[2]

[1] المركز الجامعي نور البشير – البيض (الجزائر)، s.bourane@cu-elbayadh.dz

[2] المركز الجامعي نور البشير – البيض (الجزائر)، a.hamza37@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام: 2021/02/25 تاريخ القبول: 2021/04/14 تاريخ النشر: 2021/04/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة أثر التنويع الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018. استخدمت الدراسة نموذج VAR للتعرف على أثر التنوع الاقتصادي على معدلات النمو الحقيقي للجزائر خلال فترة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى نتائج غير معنوية، حيث أكد اختبار سببية Granger عدم وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، النمو الحقيقي، النفط، الاقتصاد الجزائري، نموذج VAR.

تصنيفات JEL: O2؛ O4

Abstract:

This research paper aims to study the economic diversification effect on real economic growth in Algeria during the period 1990-2018. The study used a VAR model to identify the effect of economic diversification on the real growth rates of Algeria during the study period.

المؤلف المرسل: بوران سمية، **الإيميل:** s.bourane@cu-elbayadh.dz

The study reached non-significant results, as the Granger causality test confirmed that there is no short-term causal relationship between the variables of the study.

Keywords: Economic Diversification; Real Economic Growth; Oil; VAR model; Algerian Economy.

Jel Classification Codes : O2 ; O4.

1. مقدمة:

يعد التنويع الاقتصادي موضوع مهم للدول النامية في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية أكبر ومستوى من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لا بأس بها ضمن أهداف التنمية المستدامة في مفهومها الشامل. في هذا الاطار، كشفت العديد من الدراسات الاتجاه نحو التنوع الاقتصادي يرتكز على ما تفرزه نتائج الدراسات المختلفة في هذا الموضوع، فعلى سبيل المثال أنتج التعاون الأخير بين الاقتصاديين والفيزيائيين أبحاثًا مبتكرة حول العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية، فقد أشارت سلسلة من الأبحاث لكل مـــــن (Hidalgo et al ،Hidalgo and Hausmann,2007) و (Cristelli et al ,2013) و (Tacchella et al ,2009 and 2012) إلى أنه يمكن للصادرات أن تعطينا معلومات عن القدرات الإنتاجية غير القابلة للتداول للدول ، مثل البنية التحتية واللـــــــــوائح و المعرفة و المهارات الإنتاجية، حيث أن الدولة التي تمتلك القدرة لإنتاج مجموعة متنوعة من السلع؛ تكون أكثر تنوعا من غيرها من الدول التي تمتلك قدرات إنتاجية أقل. إلى جانب هذه الدراسات يوجد العديد من الدراسات أمثال (Bell and Pavitt ,1995) التي ربطت التنويع الاقتصادي بالابتكار (Clovis,2019).

تعد الجزائر أيضا من بين الدول التي تحتاج بشدة إلى تنويع اقتصادها بالنظر إلى معاناة هذه الأخير من الصدمات البترولية جزاء ارتباط اقتصادها بصادراتها من النفط والغاز، حيث لم يعرف أبدا الاستقرار وتغلب عليه الهشاشة في كثير من الأوقات. تهدف هذه الدراسة باستعمال نموذج VAR واختبار Granger Causality إلى إعادة فحص موضوع التنويع الاقتصادي بالنسبة

للجزائر والنموذج الذي تسير عليه عملية التنويع، ودراسة مدى وجود خلاقة سببية تربط التنويع الاقتصادي بمعدلات النمو الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

1.1 إشكالية البحث:

تتمثل أساسا في السؤال الجوهري الآتي:

ما مدى تأثير عملية التنويع الاقتصادي على معدلات النمو الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018؟

2.1 منهجية البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث قمنا بصياغة الفرضيتين التاليتين:

H0: لا يؤثر التنويع الاقتصادي في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 200018-200، و لا يسبب و فق Granger أحدهما الآخر.

H1: يؤثر التنويع الاقتصادي في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 200018-200، حيث يسبب التنويع الاقتصادي وفق Granger معدلات النمو الحقيقي.

3.1 تقسيم البحث:

قسمنا الدراسة إلى ستة أجزاء، نتعرض في الجزء الأول إلى الأدبيات النظرية للتنويع الاقتصادي ومبرراته وطرق قياسه، أما الجز ء الثاني إلى الأدبيات التطبيقية حول هذه الموضوع، أما الجزء الثالث والرابع فقد استعرضنا فيهما منهجية الدراسة والأدوات المستعملة ومناقشة النتائج، انتهت الورقة البحثية بخاتمة عامة تسرد أهم النتائج النظرية والتطبيقية التي توصل إليها البحث.

2. الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي

1.2 مفهوم التنويع الاقتصادي :

تعددت تعاريف التنويع الاقتصادي نظرا لأهمية هذه العملية في الدول التي تعاني من الآثار السلبية الناتجة على الاعتماد على مورد وحيد كالنفط أو الغاز، حيث تعد عملية التنويع أكثر من ضرورة لاقتصاديات هذه الدول، فيمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن

يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، و هو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم (مرزوك، 2013) ، و يرى (عساف و خالد، 2014) أنه الوسيلة التي من خلالها يتم زيادة مصادر إيرادات الدولة من جانب و تنويع الصادرات من جانب آخر على نحو ما عرفه خبراء الاتحاد الأوربي , و يرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد عمى مورد اقتصادي واحد يعد توجها استراتيجيا للتنمية و ذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر. من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن حتمية عملية التنويع الاقتصادي جاءت لتعيد للاقتصاديات النفطية توزنها من خلال :

- إيجاد بدائل اقتصادية ذات ميزة نسبية تمكن من المنافسة الداخلية والدولية؛
- إعادة بعث القطاعات الراكدة ومعالجة المشاكل التي حالت دون تطورها؛
- التقليل من الاستثمار في القطاع الريعي وإعادة هيكلة الاستثمار الوطني على جميع القطاعات المنتجة، بما يكفل التنوع الاقتصادي؛
- تحقيق تنمية اقتصادية مستديمة من خلال بناء قاعدة اقتصادية منتجة.

2.2 مبررات التنويع الاقتصادي:

يوجد العديد من المبررات التي تدعو إلى قيام الدول المرتبطة بتصدير الموارد الناضبة مثل البترول والغاز إلى اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي لما له من أثار إيجابية على الهيكل الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستديم، وفي هذا الصدد ذكر (شبيب الشمري و عبد الرزاق عبد الرضا، 2016) العديد من المبررات التي تؤكد عملية التنوع الاقتصادي وهي كما يلي:

- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى التقليل من الاعتماد على المورد النفطي في التمويل الاقتصاد النفقات العامة، وهذا ما يجنب تعرض الاقتصاد إلى الصدمات الاقتصادية والهشاشة الاقتصادية؛
- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد وحيد وهذا يحد من إمكانية التعرض لظاهرة العلة الهولندية (Dutch Disease) أو ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية (Natural Resource Curse)؛

- التنويع الاقتصادي ينشئ قطاعات قادرة على التصدير خارج قطاع النفط بحث تتسم بالاستقرار النسبي مقارنة بقطاع النفط، وهذا ما يشكل سلة من المداخيل المختلفة تمكن الدولة من تمويل الواردات، حيث تتمكن من استيراد كل السلع الاستهلاكية والاستثمارية التي يحتاجها اقتصادها الوطني ولا تكون مجبرة في حالة حدوث صدمات بترولية على التقليل والحد من وارداتها من السلع، لأن المزيج التصديري من مختلف القطاعات يوفر النقد الأجنبي الذي يضمن استمرار الإنفاق على الواردات حتى ي حالات الصدمات البترولية؛
- يساهم التنويع في القطاعات الاقتصادية إلى استيعاب أكبر في رأس المال البشري (العمالة) وزيادة إنتاجيته، وذلك بعكس القطاع الاستخراجي الذي يعد قطاعا كثيف رأس المال وغالبا ما يعتمد على أيدي عاملة أجنبية، وبالتالي فإن التنوع يكفل توفير فرص العمل المحلية واستقطاب المهارات والكفاءات المحلية والحد من البطالة؛
- يزيد التنوع الاقتصادي في مجموع القيم المضافة في كل قطاع وهذا ما يحقق النمو الحقيقي الاقتصادي في المدى الطويل؛
- يمكن التنوع الاقتصادي من بناء نسيج اقتصادي متكامل يكون قادرا على الإنتاج والنمو بشكل أفضل، ويحدث ذلك من خلال زيادة الترابط بين القطاعات، فعلى سبيل المثال يمكن أن يرتبط القطاع الفلاحي بقطاع الصناعة التحويلية وذلك من خلا انتاج فلاحي أكبر وذو نوعية أفضل بما يمكن من خلق صناعة تحويلية كشعبة الحبوب والخضر والفواكه التي تصبح موردا للاستهلاك الجاهز على حالها وتشكل مدخلات قابلة للتحويل في قطاع الصناعة التحويلية؛
- يساعد التنويع الاقتصادي على تحقيق الامن الغذائي من خلال زادة وتنوع الانتاج.

3. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

تعددت مؤشرات أو المعايير التي تقيس التنويع الاقتصادي نظرا لاختلاف أبعاده ويمكن أن نجمل أهم المؤشرات فيما يلي:

1.3 مؤشر هرفندال-هيرشمان (Herfindahl- Hirshman) :

يعد هذا المؤشر الأكثر شيوعا حيث يعتمد على فهوم التنوع، ويقوم بقياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه. ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي. وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الخطيب، 2014)، ويمكن صياغته من الشكل التالي:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

N عدد النشاطات، (x_i) قيمة المتغير في النشاط i، (X) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات. تتراوح قيمة H بين الصفر والواحد $(0 \leq H \leq 1)$، فإن كانت قيمته تعادل 0 يعني هذا أن تنوع كامل في هذا الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحدا صحيحا فإن مقدار التنوع يكون معدومان وهي الحالة التي يكون فيها الناتج مرتكزا على نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تساهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج الإجمالي، وتعد القيم المرتفعة للمعامل H دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات.

2.3 مؤشر اوقيف (Ogiv Index):

ويمكن صياغته في الكل التالي:

$$Ogive\ Index = \frac{\left(si - \frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث:

N تمثل عدد القطاعات، si هو نصيب النشاط الاقتصادي القطاعي في التشغيل من قطاع واحد و عادة ما يعبر عنه بحصة التشغيل وهذا يشير إلى توزيع النشاط الاقتصادي (التشغيل) بين

القطاعات، فإذا كان مساو للواحد فإنه يدل على زيادة التنوع الاقتصادي، و مع N من القطاعات، يكون التوزيع العادل عندما يكون si مساو لـ : 1/N أي أن حصة كل قطاع من الأيدي العاملة المثالية، و إذا كان المؤشر مساو للصفر فهذا يعني أن التنوع الاقتصادي تام. تدل ارتفاع قيم المؤشر أيضا على عدم المساواة في توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات المختلفة (شبيب الشمري و عبد الرزاق عبد الرضا، 2016).

3.3 مؤشر انتروبي (Intropy Index):

توصل كل من (Smith) و (Gibson) عام 1988 إلى هذا مؤشر الذي يقيس التنوع الاقتصادي و التركيز القطاعي كما يلي:

$$EI = \sum_{i=1}^{n} si\ LN\left(\frac{1}{si}\right) = \sum_{i=1}^{n} si\ LN\ (si)$$

حيث:

تعني si حصة الصناعة من التشغيل في النشاط الاقتصادي.

يقارن مؤشر **Intropy** توزيع الأيدي العاملة أو توليد الدخل بين الصناعات في البلد.

- ارتفاع قيمة مؤشر Intropy تدل على تنويع كبير نسبيا.
- تشير القيم المتدنية لهذا المؤشر إلى ارتفاع نسبة التركيز (التخصص) أي انخفاض التنويع.
- إذا كان المؤشر متكافئا فهذا يشير إلى المساواة في توزيع الأيدي العاملة بين جميع القطاعات أي أن التنويع تام.
- إذا كانت قيمة المؤشر في حدها الأدنى فهذا يعني أن التخصص في أعلى حد له، أي انعدام التنوع.

4. الدراسات السابقة لآثار الاقتصادية لعملية التنويع لاقتصادي للدول المصدرة للبترول

أسال هذا الموضوع الكثير من الحبر لدى الباحثين في علم الاقتصاد حيث تم تسجيل الكثير من الدراسات التي توصلت لنتائج مهمة في هذا المجال ومن بين الدراسات نذكر:

- دراسة (الرسن و ثامر حسين، 2017) حيث قاما هذين الباحثين بإجراء دراسة عن الاقتصاد العراقي الموسومة بـ" **الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003-2015)"** و قد توصل الباحثان من خلال حساب نسب

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام و نسبة تنويع الصادرات و حساب تطور إجمالي العمالة حسب القطاعات الاقتصادية و مؤشر درجة أهمية الواردات إلى الناتج الداخلي الخام و أيضا مؤشر تطور الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الدولة و مؤشر الأهمية النسبية للقطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، توصل الباحثان إلى نتيجة رئيسية مفادها أن هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة لم تمكن من حدوث أي تغيرات هيكلية تدل على بداية حدوث تنوع اقتصادي ، فالعكس تدل هذه النتائج على أن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال هيكلي كبير سببه الاعتماد المتفاقم على القطاع النفطي و هذا ما يستدعي الإسراع في إيجاد حلول و استراتيجيات واضحة المعالم لتنويع مصادر الدخل للاقتصاد العراقي، و قد اكدت هذه النتائج دراسة أخرى قام بها (الجفاني، 2018) حيث اعتبر هذا الباحث ان السبب الرئيسي وراء تراجع التنوع الاقتصادي في العراق هو الاعتماد على إيرادات النفطية دون غيرها من الموارد لتغطية حاجيات المجتمع العراقي من السلع الاستهلاكية دون الاستثمارية منها، و عدم استغلال هذه الموارد لخدمة التنمية و إجراء تغييرات في الهيكل الاقتصادي العراقي، كما أشارت دراسة (محمد جاسم، 2019) أن أهم العقبات و التحديات التي واجهت الاقتصاد العراقي و التي صعبت من عملية التنويع الاقتصادي في العشرية الأخيرة تتمثل في محاربة التنظيمات الإرهابية سنة 2014 و صدمة تراجع أسعار النفط، حيث أدت هتين الأزمتين في ظل عدم الاستقرار السياسي إلى تراجع الاستهلاك و الاستثمار في القطاع الخاص مع تقليص الانفاق الحكومي على المشاريع الاستثمارية، و نقص فعالية القطاع الخاص في تكوين رأس المال.

- توصلت دراسة (صباح، 2017) التي تخص اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة الموسومة بـ" **استراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الأمارات العربية المتحدة**" إلى نتائج مخالفة تماما لما توصلت إليه الدراسة السابقة حيث استطاعت الامارات العربية المتحدة تحقيق نتائج إيجابية من خلال وضع مجموع من السياسات المتكاملة التي مكنتها من المحافظة على نموها الاقتصادي رغم الأزمات المالية و الاقتصادية العالمية المتلاحقة، حيث ركزت السياسات الاقتصادية الداعمة لتنويع الاقتصاد الإماراتي على هدف رئيس و هو تأمين بيئة مستقرة سياسياً و اقتصادياً و تحسين بيئة الاعمال اذ ارتفع تصنيفها فيما يتعلق بالحرية

الاقتصادية وسهولة اتمام الاعمال، كما ان نظام الاقتصاد الحر الذي تم اعتماده بريادة القطاع الحكومي لرسم السياسات الاقتصادية العامة من خلال وضع التشريعات والقوانين المنظمة لعمله لتحقيق افضل اداء اقتصادي قاد الى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وبنسبة 62.8 % من اجمالي تكوين رسمال الثابت سنة 2016 و زيادة مساهمته في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بهدف تنويع النشاط الاقتصادي، حيث أن هذه الدولة تحتل المرتبة الأولى على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي بنتيجة%. 57 وقد استطاعت هذه الدولة تعزيز حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يُناهز % 68.6 سنة 2014 ، مما جعلها تبرز كقطب متنامي الأهمية للتجارة والسياحة والأعمال والخدمات، ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى حدود % 80 سنة 2021 من خلال الاعتماد على الاستثمار المكثف في القطاعات الصناعية والسياحية والنقل الجوي والبحري و الاستيراد و إعادة التصدير، ناهيك عن دعم كافة الأنشطة المستندة على اقتصاديات المعرفة (مسعودي ، 2018).

- كما أشارت دراسة (نغميش، 2018) الموسومة بـ" **التحولات الهيكلية في الاقتصاد القطري من منظور التنويع الاقتصادي خلال المدة 1995-2014**"إلى التحولات الاقتصادية للاقتصاد القطري الذي يعد من بين الاقتصادية التي تعتمد في توليد مداخيلها بدرجة كبيرة من قطاع النفط و الغاز إلى غاية 1995 حيث شرعت هذه الأخيرة إلى عمل مخطط يهدف إلى تقليص اعتمادها على الموارد النفطية، و التوجه إلى التنوع الاقتصادي الذي يضمن النمو الاقتصادي المستديم و من بين النتائج المهمة التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الاقتصاد القطري استطاع إلى حد ما تحقيق قدر من التنوع في هيكل الناتج الداخلي الخام، و الموازنة العامة و كذا هيكل الصادرات، و لكن هذا التنوع لا يزال دون المستوى المطلوب، حيث يجب العمل أكثر لتحقيقي مستويات أكبر من التنوع و القدرة التنافسية، و قدد أتت دراسة (التميمي و الجوارين، 2018) لتؤكد أن دولة قطر عملت تحاول العمل جاهدة لتحقيق نمو اقتصادي مستديم و تحقيق التنمية بشتى أبعادها عبر تنويع هيكلها الاقتصادي ضمن ما أسمته "رؤية قطر الوطنية 2030" إلا أن قطر حاولت الحفاظ على مستوى مرتفع من القدرة المعيشية لمواطنيها بيس من خلال تحقيق معدلات نمو مستدامة،

و إنما على حساب انخفاض معدل الادخار المحلي، كما أن تذبذب كعلات التضخم و عدم استقرارها سينعكس سلبا على تقدير الحسابات الاقتصادية و من ثم اتخاذ القرارات الاستثمارية، هذه النتيجة تؤكد النتيجة التي سبقتها بأن قطر لا تزال تواجهها الكثير من التحديات مستقبلا للوصول إلى التنوع الاقتصادي الذي يكفل حدوث نمو اقتصادي حقيقي مستديم و تنمية مستدامة.

- أما فيما يخص الاقتصاد الجزائري فقد بينت دراسة (قريجيج و زايري ، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015، 2017) عدة نتائج مهمة، حيث استعان الباحثان بمنهجية التكامل المشترك لقياس أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي الجزائري في المدى الطويل، و تمثلت متغيرات الدراسة في PIBt يمثل الناتج الداخلي الخام الحقيقي للجزائر، V agriculture: نسبة مساهمة قطاع الزراعة في PIBt كنسبة مئوية (%)، V industrie: مساهمة قطاع الصناعة، V services: مساهمة قطاع الخدمات، تعبر Export عن نسبة الصادرات (%) من PIBt، وتمثل Import نسبة الواردات من PIBt. أكدت نتائج الدراسة ضعف النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، حيث أثبتت نتائج الدراسة القياسية عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل، فالاهتمام بتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة و الزراعة و قطاع الخدمات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تفوق 40% للقطاعات المعنية بالتنويع، و جاءت دراسة (بللعما و بن عبد الفتاح ، 2018) لتؤكد أن الاقتصاد الجزائري بحاجة ماسة للتنويع الاقتصادي و عدم الاعتماد بشكل شبه تام على القطاع النفطي، حيث تطرح الدراسة مجموعة من الاستراتيجيات التي تؤدي إلى التنوع الاقتصادي في المدى الطويل مثل التخفيض من التمويل الريعي تدريجياً من آفاق 2020 آفاق إلى 2030 ، و ذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي، تنفيذ سياسة صناعية جديدة؛ التركيز على القطاعات التصديرية و تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعي.القضاء على الرشوة والفساد الإداري؛ تحسين الشفافية و آليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام، إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق؛ الاستثمار ضمن مجموعة من الخيرات؛ كالاستثمار وفق الصيغ

الاستثمارية الإسلامية.تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات و تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوك التنمية.

5. المنهجية ومتغيرات الدراسة

نعتمد في هذه الدراسة على نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، حيث في هذا النوع من النماذج الزمنية، المتغير الداخلي y_t تابع لـ:

- k متغيرات خارجية : $x_{1t}, x_{2t}, x_{3t}, \ldots x_{kt}$ في الفترة t،
- القيم التي يأخذها المتغير Y_t خلال الفترة السابقة: $y_{t-1}, y_{t-2}, \ldots, y_{t-h}$

حيث يكون هذا النموذج معرفا بالمعادلة التالية:

$$y_t = b_1 y_{t-1} + b_2 y_{t-2} + \ldots + bh\, y_{t-h} + a_0 + a_1 x_{1t} + a_2 x_{2t} + \ldots + {}_a k_x k_t + \varepsilon_t$$

أو أيضا:

$$y_t = \sum_{j=1}^{h} b_j y_{t-1} + \qquad X \qquad a \qquad + \varepsilon_t$$

$$(n, k+1)(k+1,1)$$

في هذا النموذج، تكون فرضية الاستقلال بين المتغيرات المستقلة (المفسرة) و الخطأ غير مقنعة تماما لأن $y_{t-1}, y_{t-2}, \ldots, y_{t-h}$ التي ترتبط بـ: $\varepsilon_{t-1}, \varepsilon_{t-2}, \ldots, \varepsilon_{t-h}$ هي عشوائية بما أن y_{t+1} دالة تابعة لـ: y_t الذي يكون تابعا لـ: ε_t حيث: $E(yt+1\ \varepsilon t) \neq 0$ ،

نلاحظ أنه إذا كانت المتغيرات الخارجية والأخطاء ثابتة، فإن المتغيرات الداخلية هي حلول لمعادلة التكرار:

$$y_t = b_1 y_{t-1} + b_2 y_{t-2} + \ldots + bh\, y_{t-h} + S_t$$

مع:

$$S_t = X_a + \varepsilon_t$$

يتبين أن الحل العام لمعادلة التكرار هذه، تكون متفجرة إذا كان أحد جذور h للمعادلة المميزة لها معاملها الذي يكون أكبر من 1. ومع ذلك، يجب علينا النظر في العمليات التفجيرية (Explosive Prosseses) -سواء كانت رتيبة أو متذبذبة -كظواهر نادرة في علم الاقتصاد (تكون

المتغيرات محدودة بشكل عام في نموها)، ولهذا السبب يجب أن نضيف فرضية الاستقرار في هذه العملية (Bourbannais, 2015)

لتبيان أثر القيم مخرجات القطاعات الرئيسية على النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال فترة الدراسة استعملنا مجموعة من المتغيرات المتعلقة التي تبين الهيكل الاقتصادي ودرجة التنويع، والجدول التالي يقوم بتعريف كل متغير ومصدر بياناته.

الجدول 1: المتغيرات ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	مصادر البيانات
Growth	نسبة النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام	بيانات البنك العالمي www.bm.com
Oil	نسبة إيرادات الموارد البترولية من الناتج الداخلي الخام وهي تعبر عن الفرق بين قيمة إنتاج الموارد النفطية بالأسعار العالمية وإجمالي تكلفة الإنتاج.	بيانات البنك العالمي www.bm.com
Agr	نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام	بيانات البنك العالمي www.bm.com
serv	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام	بيانات البنك العالمي www.bm.com
indst	نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام	بيانات البنك العالمي www.bm.com
trd	نسبة مساهمة قطاع التجارة في الناتج الداخلي الخام	بيانات البنك العالمي www.bm.com

المصدر: (من إعداد الباحثين)

من خلال الجدول أعلاه يمكننا كتابة معادلة نموذج VAR من الشكل التالي:

$$growth_t = b_1\, growth_{t-1} + b_2\, growth_{t-2} + bh\, growth_{t-h} + a_0 + a_1\, oil_{1t} + a_2 agr_{2t} + a_3 indst_{3t} + a_4 serv_{4t} + a_5 trd_{5t} + \varepsilon_t$$

ولتقدير النموذج سنتبع الخطوات التالية:

- اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المتضمنة في النموذج؛
- تحديد عدد فترات التأخير؛

- تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR؛
- استخدام اختبار سببية Granger للتأكد من وجود العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة،
- اختبار معنوية النموذج ومدى استقراره.

بالإضافة إلى نموذج (var) سنستعين أيضا بحساب مؤشر هرفندال-هيرشمان (Herfindahl- Hirshman) الذي شرحناه سابقا وذلك لتدعيم نتائج الدراسة ومقارنتها مع الدراسات التطبيقية الأخرى التي تطرقت إلى التنوع الاقتصادي في الجزائر.

6. تحليل النتائج

1.6 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

سنقوم أولا بدراسة ما إذا كانت السلاسل مستقرة أم لا، أي عند أي مستوى تكون هذه السلاسل مستقرة، حيث سنعتمد دائما على اختبار ADF و Phillips-perron، والجدول التالي يبين نتائج هذين الاختبارين كما يلي:

الجدول 2: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

	ADF (level)	ADF (1st difference)	PP (level)	PP (1st difference)	Order of integration
growth	-3.338208	-6.512593	-3.313706	-6.512593	I (1)
OIL	-1.655716	-4.804959	-1.638867	-4.311232	I (1)
AGR	-1.550516	-1.550516	-1.550516	-6.608704	I (1)
SERV	-1.829587	-3.703562	-1.888211	-3.703593	I (1)
INDST	-1.623030	-3.836830	-1.670727	-3.836830	I (1)
TRD	-1.982878	-7.053069	-1.982228	-7.053069	I (1)

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج (Eviews 9.0)

كما هو موضح في جدول 2، جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج غير مستقرة طبيعيا، لكنها تكون مستقرة تماما عند الفرق الأول حيث أن احتمالات القيم الإحصائية لاختبار Phillips-perron و ADFمعنوية احصائيا عند 05%.

بعد التأكد من أن السلاسل مستقرة تمما عند الفرق الأول وهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)I، يمكننا تقدير النموذج، وقبل ذلك يجب علينا معرفة عدد فترات التأخير، التي تعتمد بدورها على إحصائية AIC وSC، والجدول رقم (03) يبين عدد فترات الإبطاء كما يلي:

الجدول 3: اختبارعدد فترات الإبطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-215.0535	NA	1872.304	24.56150	24.85829	24.60242
1	-138.5955	93.44870*	27.06167*	20.06616*	22.14370*	20.35263*

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (Eviews 9.0)

وفقا للجدول 3 نلاحظ فترة التأخير المثالية هي عند p=1، حيث نلاحظ أن جميع القيم المعيارية بما فيها AIC وSC تدل على أن p=1، وبعد التأكد من عدد فترات التأخير قمنا بتقدير النموذج (VAR) وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

الجدول 4: نتائج نموذج VAR لأثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/28/20 Time: 19:44
Sample (adjusted): 2002 2018
Included observations: 17 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D(GROWTH)	D(OIL)	D(AGR)	D(INDST)	D(SERV)	D(TRD)
D(GROWTH(-1))	-0.490842	0.219620	0.202346	-0.666523	0.368179	-0.055481
	(0.26680)	(0.19558)	(0.16040)	(0.64572)	(0.42297)	(0.34321)
	[-1.83975]	[1.12290]	[1.26148]	[-1.03221]	[0.87046]	[-0.16165]
D(OIL(-1))	-0.131738	0.184423	0.008699	-0.031040	0.012383	0.056278
	(0.14812)	(0.10858)	(0.08905)	(0.35848)	(0.23482)	(0.19054)
	[-0.88942]	[1.69849]	[0.09769]	[-0.08659]	[0.05274]	[0.29536]
D(AGR(-1))	-0.657254	-2.185093	-1.141304	3.038987	-1.764695	-2.906292
	(1.14323)	(0.83807)	(0.68733)	(2.76693)	(1.81244)	(1.47067)
	[-0.57491]	[-2.60728]	[-1.66049]	[1.09832]	[-0.97366]	[-1.97616]
D(INDST(-1))	-0.531308	0.036192	-0.452669	0.549603	0.024860	-0.337668

	(0.70589)	(0.51747)	(0.42439)	(1.70844)	(1.11909)	(0.90807)
	[-0.75268]	[0.06994]	[-1.06663]	[0.32170]	[0.02221]	[-0.37185]
D(SERV(-1))	-0.596682	-0.733578	-0.262311	-0.388568	0.693893	-0.338117
	(0.84340)	(0.61828)	(0.50707)	(2.04126)	(1.33710)	(1.08497)
	[-0.70747]	[-1.18649]	[-0.51731]	[-0.19036]	[0.51895]	[-0.31164]
D(TRD(-1))	0.026755	-0.014189	-0.041511	0.045258	-0.002046	0.090847
	(0.17271)	(0.12661)	(0.10383)	(0.41800)	(0.27381)	(0.22217)
	[0.15492]	[-0.11207]	[-0.39977]	[0.10827]	[-0.00747]	[0.40890]
C	-0.102695	0.622393	0.138633	-0.416789	0.389745	0.110100
	(0.46384)	(0.34003)	(0.27887)	(1.12262)	(0.73536)	(0.59669)
	[-0.22140]	[1.83041]	[0.49713]	[-0.37126]	[0.53001]	[0.18452]
R-squared	0.404343	0.939518	0.330692	0.194167	0.197038	0.666887
Adj. R-squared	0.046948	0.903229	-0.070893	-0.289334	-0.284739	0.467018
Sum sq. resids	31.39254	16.87033	11.34722	183.8895	78.90196	51.95086
S.E. equation	1.771794	1.298858	1.065233	4.288234	2.808949	2.279273
F-statistic	1.131363	25.88991	0.823466	0.401585	0.408982	3.336634
Log likelihood	-29.33549	-24.05687	-20.68591	-44.36149	-37.16939	-33.61718
Akaike AIC	4.274763	3.653750	3.257166	6.042528	5.196399	4.778491
Schwarz SC	4.617851	3.996837	3.600254	6.385616	5.539487	5.121579
Mean dependent	-0.147059	-0.488929	0.131181	-0.617976	0.540990	-0.410861
S.D. dependent	1.814910	4.175323	1.029370	3.776555	2.478201	3.122053

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (Eviews 9.0)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن D(GROWTH) يتأثر بـ: ((D(GROWTH(-1) عكسيا نفس الملاحظة تم تسجيلها بالنسبة لكل من ((D(OIL(-1) و ((D(AGR(-1) و ((D(INDST(-1) و -D(SERV(-1)) باستثناء ((D(TRD(-1) الذي كان أثره إيجابيا على النمو الحقيقي ، نلاحظ أن النتائج جاءت مخالفة للنظرية الاقتصادية التي تقول بوجود علاقة طردية بين الناتج القطاعي و الناتج الداخلي الخام. نلاحظ أيضا من الجدول أن قيمة R^2 تساوي 0.40 و أكبرمن قيمة DW التي تبلغ 1.915 كما هو مبين في الجدول رقم (05) و هذا ما يجعلنا نقول أننا لم نتعرض لمشكلة الانحدار الزائف Régression Fallacieuse، و للتأكد من معنوية معلمات النموذج و خاصة دالة الهدف Target equation التي تهمنا، سنوضح ما إذا كانت معلمات النموذج معدومة أو لا بناء على معنويتها من خلال الجدول التالي:

الجدول 5: معنوية معلمات النموذج

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.490842	0.266798	-1.839753	0.0708
C(2)	-0.131738	0.148117	-0.889423	0.3773
C(3)	-0.657254	1.143230	-0.574910	0.5675
C(4)	-0.531308	0.705887	-0.752681	0.4546
C(5)	-0.596682	0.843400	-0.707472	0.4820
C(6)	0.026755	0.172708	0.154916	0.8774
C(7)	-0.102695	0.463839	-0.221402	0.8255
Determinant residual covariance		0.678203		

Equation : D(GROWTH) = C(1)*D(GROWTH(-1)) + C(2)*D(OIL(-1)) + C(3)*D(AGR(-1)) + C(4)*D(INDST(-1)) + C(5)*D(SERV(-1)) + C(6) *D(TRD(-1)) + C(7)

Observations : 17

R-squared	0.404343	Mean dependent var	-0.147059
Adjusted R-squared	0.046948	S.D. dependent var	1.814910
S.E. of regression	1.771794	Sum squared resid	31.39254
Durbin-Watson stat	1.915389		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (Eviews 9.0)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع معلمات النموذج غير معنوية عند 05% باستثناء D(GROWTH(-1)) الذي كان معنويا عند 10% و بالتالي يمكن الحكم علي بقية معلمات النموذج أنها معدومة و أن هذا الأخير لم يمكننا من تقدير أثر التنويع الاقتصادي على النمو الحقيقي وذلك بسبب عدم معنوية النتائج المحصل عليها. ولتأكيد النتائج المحصل عليها يمكننا ان نجري اختبار سببية قرانجر (Granger Causality) التي من المفروض أنها تعطي نتائج يلبية تتمثل في عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير بين متغيرات الدراسة والجدول رقم (06) يبين نتائج اختيار سببية Granger كما يلي:

الجدول 6: نتائج اختبار سببية Granger

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 02/28/20 Time: 19:47
Sample: 2000 2018
Included observations: 17

Dependent variable: D(GROWTH)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(OIL)	0.791073	1	0.3738
D(AGR)	0.330521	1	0.5654
D(INDST)	0.566529	1	0.4516
D(SERV)	0.500516	1	0.4793
D(TRD)	0.023999	1	0.8769
All	2.535401	5	0.7712

المصدر: من إعداد الباحثين بناءعلى مخرجات برنامج (Eviews 9.0)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل من D(OIL) وD(AGR) وD(INDST) وD(SERV) وD(TRD) لا تسبب حسب granger D(GROWTH) وذلك لأن احتمالات Chi-sq لكل منها لم تكن معنوية عند 05% وهذا ما يدل على عدم وجود علاقة سببية تربط متغيرات الدراسة غب المدى القصير.

لتوضيح مدى استقرار النموذج المقدر، قمنا ببعض الاختبارات لنعرف ما إذا كانت هذا الأخير يعاني من الارتباط الذاتي، التوزع غير الطبيعي، أو عدم تجانس البواقي، و قادتنا نتائج الاختبارات للحكم بأن النموذج ، لا يعاني من مشكل التوزيع غير الطبيعي للبواقي "Normality "، حيث أن احتمال إحصائية Jarque- bera كما هو موضح في الملحق (01) يساوي 0.78 و هو أكبر من الاحتمال الحرج عند 05% و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تقول أن البواقي تتوزع توزعا طبيعيا، أما فيما يخص مشكل الارتباط الذاتي للبواقي "autocorrelation" فقد لاحظنا كما هو مبين في الملحق (02)، أن احتمال Chi-Square(2) لاختبار "Breusch-Godfrey"يساوي 0. 6455 ، و هو أكبر من الاحتمال الحرج عند 05%، و بالتالي نرفض الفرضية البديلة و نقبل الفرضية

العدمية التي تقول بعدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي،و بالنسبة لتجانس البواقي " heteroscedasticity"، فنلاحظ من خلال الملحق (3)، أن قيمة الاحتمال Obs*R-squared لاختبار "Breusch-Pagan-Godfrey" يساوي 0.0908، و هي أكبر من الاحتمال الحرج عند 05%، و بالتالي لا يمكن رفض الفرضية العدمية H_0، التي تقول بعدم وجود مشكل عدم تجانس البواقي.

بعد تأكدنا أن النموذج المقدر لم يمكنا من التعرف على أثر التنويع الاقتصادي على النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام سنعتمد على مؤشر Herfindahl- Hirshman حيث سنقوم بحساب قيمه على طول فترة الدراسة للتعرف كيف أثر الهيكل الاقتصادي على الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2018) عن طريق حساب المؤشر كما ذكرنا في الجانب النظري، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار قطاع الطاقة الذي يعبر عن نسبة عائدات البترول من الناتج الداخلي الخام، و قطاع الزراعي الذي يضم أيضا النشاط الغابي و الصيد البحري، كذلك قطاع الصناعة الذي يضم بداخله قطاع البناء، و أخيرا قطاع التجارة و قطاع الخدمات اللذان يعبران عن القيم المضافة لهذين القطاعين، و كانت النتائج مبينة كما في الشكل التالي:

الشكل 1: مؤشر Herfindahl- Hirshman للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018

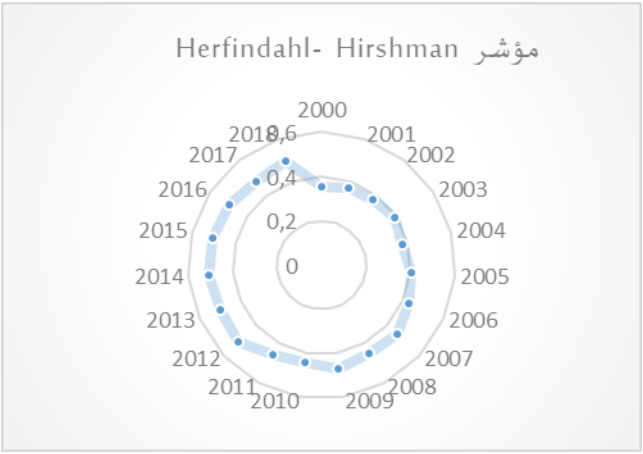

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على بيانات البنك العالمي

تبين نتائج حساب هذا المؤشر للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018، أن قيم هذا المؤشر تزايدت منذ سنة 2000 حيث بلغ 0.35 و تابع حركته في شكل تصاعدي ليتعدى عتبة 0.4 سنة 2005 و يواصل ارتفاعه ليبلغ 0.5 سنة 2012 ليستقر عند هذه القيمة أو قيم مقاربة إلى غاية 2018 حيث سجل قيمة 0.49، تدل هذه القيم المرتفعة حسب هذا المؤشر دليلا على ضعف

الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على القطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري، و يمكن تفسير هذه النتيجة بأن اعتماد الجزائر على القطاع النفطي جعل من بقية القطاعات كالزراعة و الصناعة قطاعات راكدة لا تكاد تساهم في الناتج الداخلي الخام. قد تؤكد قيم هذا المؤشر نتائج الدراسة القياسية، حيث أن الاختلال في الهيكل الاقتصادي وتركزه على الصناعة الاستخراجية لم يمكن من بناء اقتصاد قوي ومتنوع تساهم فيه مختلف القطاعات بشكل متكافئ. جاءت نتائج دراستنا متوافقة مع دراسة كل من (قريجيج و زايري ، 2017)، (كورتل، 2019) حيث توصلا إلى أن كل من قطاع الزراعة، الصناعة والخدمات لا تزال ضعيفة في خلق النمو الاقتصادي، و لا يزال الاقتصاد الجزائري مرتبطا بعائدات القطاع النفطي. و لعل من أهم العوامل غير المباشرة التي ساهمت إلى الإبقاء على الاقتصاد الجزائري مرتبطا بالقطاع النفطي هو جودة المؤسسات التي تدل على مدى اعتماد الحكم الراشد في تسيير العائدات النفطية و الاقتصاد الجزائري بشكل عام حيث أشارت دراسة (Petrus , 2019) إلى وجود علاقة مزدوجة بين التنويع و جدودة المؤسسات، و أن البلدان التي تصبح أكثر تنوعًا اقتصاديًا غالبًا ما تشهد تحسينات في الجودة المؤسسية في السنوات اللاحقة، كما أن التنوع الاقتصادي يجعل من تحقيق المصالح الشخصية للنخب الحالية أمرا في غاية الصعوبة، إذ يقوم بتقييدها و سيمح لها بالتواطؤ.

7. خاتمة:

من خلال تحليلنا لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 توصلنا إلى جملة من النتائج النظرية والتطبيقية نذكر أهمها فيما يلي:

- يعد النمو الاقتصادي عملية جد مهمة بالنسبة للدول النامية مثل الجزائر، التي تعتمد في تمويل اقتصاداتها على الموارد النفطية، ويرتبط النمو الاقتصادي بشكل مباشر مع التنويع الاقتصادي.
- يكتسي التنويع الاقتصادي أهميته من خلال التمكين من تحقيق قاعدة إنتاجية متينة وزيادة مصادر الدخل والتقليل من البطالة وتحقيق الأمن الغذائي وفك الارتباط بالقطاع النفطي.

- أثبتت بعض الدراسات الحديثة أن التنويع الاقتصادي تربطه علاقة مزدوجو بجودة المؤسسات، حيث كلما نجحت الدول في تنويع اقتصادها أكثر كلما قيدت المصالح الشخصية للنخب الحاكمة وصعبت من إمكانية تواطئها.
- أثبتت نتائج الدراسة القياسية أن الجزائر خلال الفترة 1990-2018 لم تتمكن من تحقيق التنويع الاقتصادي حيث لم تتوصل الدراسة من خلال نموذج VAR من التوصل إلى نتائج معنوية ويمكن الحكم من خلال ذلك بعدم وجود علاقة سببية تربط التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر.
- أثبتت قيم مؤشر Herfindahl- Hirshman أن الاقتصاد الجزائري لا يزال مركزا، حيث تدل هذه القيم المرتفعة حسب هذا المؤشر دليلا على ضعف عملية التنويع و يمكن الحكم بأن اعتماد الجزائر على القطاع النفطي جعل من بقية القطاعات كالزراعة و الصناعة قطاعات راكدة لا تكاد تساهم في الناتج الداخلي الخام.

8. قائمة المراجع

1.8 المراجع باللغة العربية:

- أحمد محمد جاسم الجفاني. (2018). التنويع كمنهج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي. مجلة الإدارة والاقتصاد، 34-53.
- أسماء بللعما، و دحمان بن عبد الفتاح . (2018). استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 342.
- بن علي قريجيج، و بلقاسم زايري . (2017). أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015). مجلة الاستراتيجية و التنمية، 266-267.
- أمجد صباح. (2017). إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الأمارات العربية المتحدة. مجلة العلوم الاقتصادية، 2-25.
- راضي عبيد نغميش. (2018). التحولات الهيكلية في الاقتصاد القطري من منظور التنويع الاقتصادي خلال المدة (2014-1995). مجلة الاقتصادي الخليجي، 2-22.

- سالم عبد الحسن الرسن، و مصعب عبد العالي ثامر حسين. (2017). الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003-2015). مجلة الاقتصادي الخليجي، 117-155.
- سامي عبيد التميمي، و عدنان فرحان الجوارين. (2018). التنويع الاقتصادي في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030. مجلة الاقتصادي الخليجي، 21-49.
- عاطف لافي مرزوك. (2013). التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي:مقاربة للوقائع و الدلائل. مجلة الاقتصاد الخليجي، 7.
- عبير محمد جاسم. (2019). التنويع الاقتصادي في العراق و التحديات الراهنة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 239.
- مايح شبيب الشمري، و أحمد عبد الرزاق عبد الرضا. (2016). ضرورات التهيع الاقتصادٍ في العرام. مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية و المالية(24)، 4-5.
- محمد مسعودي . (2018). استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 233.
- ممدوح عوض الخطيب. (2014). المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمالبجامعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية. التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي، (الصفحات 10-9). الرياض.
- نجاة كورتل. (2019). الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة للفترة 2011-2017. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 19.
- نزار ذياب عساف، و روكان عواد خالد. (2014). متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، 467.

2.8 المراجع باللغة الأجنبية:

- Freire Clovis .(2019) .Economic diversification: A model of structural economic dynamicsand endogenous technological change .Structural Change and Economic Dynamics.14 ،
- Olander Petrus .(2019) . Economic Diversification and Institutional Quality—Issues of Concentrated Interests .*Studies in Comparative International Development*.362 ،

9.ملاحق:

الملحق 1 نتائج اختبار التوزع الطبيعي للبواقي

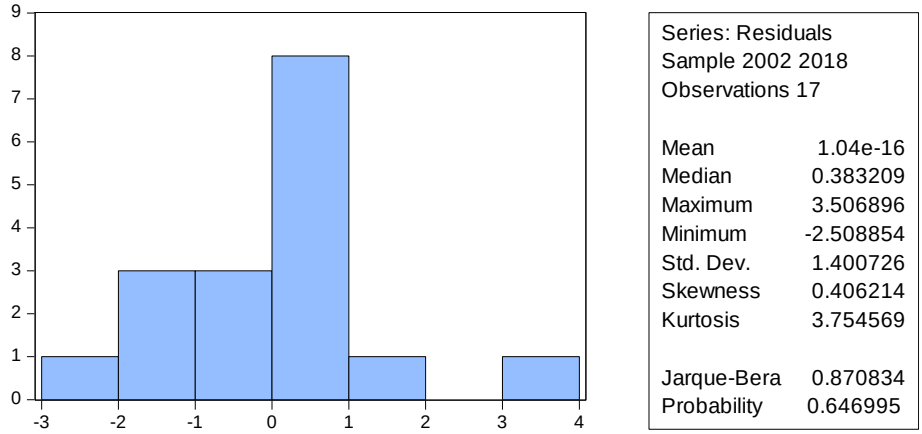

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (Eviews 9.0)

الملحق 2:نتائج اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.113459	Prob. F(1,9)	0.7440
Obs*R-squared	0.211643	Prob. Chi-Square(1)	0.6455

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (Eviews 9.0)

الملحق 3: نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godafrey لتجانس البواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.994732	Prob. F(6,10)	0.0608
Obs*R-squared	10.92171	Prob. Chi-Square(6)	0.0908
Scaled explained SS	5.204949	Prob. Chi-Square(6)	0.5178

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (Eviews 9.0)